ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Lectu. Katib Mohamed Gavel

Dhi Qar Educatuon Directorate

Email: ka75tib1970@gmail.com

Keywords:

English Parliament ، Financial crisis ، Ramsay MacDonald ، Gold base

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 20. Jan.2026

Accepted 22. Apr.2026

Published 25. May.2026

British Parliamentary Debates on the Global Financial Crisis (1929-1932) and its Impact on Political and Social Life

A B S T R A C T

After the Great Depression occurred in the United States on October 24 ،1929 ،due to the collapse of the Wall Street stock exchange in New York with its stocks and bonds ،and the intense demand for gold ، whose prices rose especially with the difficulty of obtaining it and the scarcity of its production ،As a result ،economic disasters occurred in the rest of the world ،including Britain ،in whose banks the majority of the world's countries had deposited their deposits ،When the crisis occurred ، those countries wanted to get their deposits back ،so Britain decided to offer goods instead of gold and money ،As a result of rising prices for British goods ،depositary governments demanded that debts be repaid in gold ،so gold began to leave Britain in large quantities. The economic crisis also affected production sectors and banking and financial institutions in the first half of 1930 and reached its peak in the spring of 1932.

Heated parliamentary debates took place among members of the English Parliament to address this problem ،in which they obliged the government to pay attention to national resources and the need to implement firm and urgent economic measures ،and to work on enacting the Colonial Development Act of 1929 with the aim of accelerating the extraction of resources in the colonies to enhance the welfare of workers and the competitiveness of British industries ،In particular ،the discussions that took place between British MPs such as Lloyd George ، the Liberal representative ،and Philip Snowden ،the Labour government representative ،and the call by some Lords such as Lord Arnold and Passfield to alleviate the burden of unemployment on the working classes ،This resulted in several pieces of legislation ،including the Suspension of the Gold Standard Act ،the Westminster Bill of 1931 ،and other legislation in the same context ،which greatly reduced the financial crisis.

© 2026 EDUJ ،College of Education for Human Science ،Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol63.Iss2.5009

مساجلات البرلمان البريطاني حول مناقشة الأزمة المالية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢م) وأثرها في الحياة السياسية البريطانية

م. كاتب محمد غافل
مديرية تربية ذي قار

المستخلص:

بعد أن حدث الكساد الكبير في الولايات المتحدة في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٢٩م، بسبب انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك بأسهمها وسنداتها والاقبال الشديد على الذهب الذي ارتفعت اسعاره بشكل خاص مع صعوبة الحصول عليه وقلة انتاجه، ونتيجة لذلك وقعت كوارث اقتصادية في بقية بلدان العالم ومنها بريطانيا التي كانت اغلبية دول العالم قد اودعت ودائعها في مصارفها، ولما حدثت الازمة ارادت تلك الدول الحصول على ودائعها، فقررت بريطانيا تقديم البضائع بدلاً من الذهب والنقود، ونتيجة ارتفاع اسعار البضائع البريطانية طالبت الحكومات المودعة بإيفاء الديون بالذهب، فاخذ الذهب يخرج من بريطانيا بكثرة، كما شملت الأزمة الاقتصادية قطاعات الانتاج والمؤسسات المالية المصرفية في النصف الأول من العام ١٩٣٠م وبلغت ذروتها فيها في ربيع عام ١٩٣٢م.

حدثت مناقشات برلمانية صاخبة بين أعضاء البرلمان الانكليزي لمعالجة تلك المشكلة، ألزموا فيها الحكومة بضرورة الاهتمام بالموارد الوطنية والحاجة إلى تطبيق اجراءات اقتصادية حازمة وعاجلة، والعمل على تشريع قانون التنمية الاستعمارية لعام ١٩٢٩م بهدف الاسراع في استخراج الموارد في المستعمرات لتعزيز رفاهية العمال والقدرة التنافسية للصناعات البريطانية، لاسيما المناقشات التي حدثت ما بين نواب البرلمان البريطاني مثل لويد جورج ممثل الاحرار وبين فيليب سنودن ممثل الحكومة العمالية، ودعوة بعض اللوردات كاللورد أرنولد وباسفيلد لتخفيف وطأة البطالة على الطبقات الكادحة، مما نتج عنها تشريعات عدة منها لائحة تعليق (قاعدة الذهب) ومشروع لائحة قانون ويستمنستر لسنة ١٩٣١م وغيرها من التشريعات في ذات السياق والتي انحسرت بها الأزمة المالية إلى حد بعيد.

الكلمات المفتاحية: البرلمان الإنكليزي، الأزمة المالية، رامزي ماكدونالد، قاعدة الذهب.

المقدمة:

تأثرت بريطانيا بشكل كبير بتداعيات الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٢٩م، اذا انفجرت الأزمة الاقتصادية فيها في النصف الأول من العام ١٩٣٠م وبلغت ذروتها في الأعوام التالية ولاسيما في ربيع عام ١٩٣٢م، حيث تأثرت الحقول الانتاجية التقليدية ذات الجذور العميقة والقديمة في حياة بريطانيا الاقتصادية مثل إنتاج الفحم والحديد والصلب وصناعة السفن، وعانت الزراعة من مشاكل كثيرة، انعكست في صعوبة تصريف منتوجاتها.

وتأتي أهمية اختيار الموضوع لشمولية الأزمة على أغلب البلدان الرأسمالية، حيث وقع جانب كبير من عبئها في بريطانيا على عاتق الفئات الاجتماعية الفقيرة ولاسيما الطبقة الكادحة، ففي عام ١٩٣٢م فقد ما نسبته (واحد من كل اربعة عمال بريطانيين عمله)، أي ما يعادل ٢٥ % من مجموع العمال، في الوقت الذي لم تلتزم حكومة مكدونالد (العمالية) بالوعود التي حددها حزب العمال في حملته الانتخابية الاخيرة، وراحت تقدم التنازلات في سبيل إرضاء الرأسماليين على حساب العمال والطبقات المتوسطة، الامر الذي أدى إلى أن يفقد حزب العمال الكثير من شعبيته السابقة.

كان الهدف من الدراسة هو الوصول للإجابة على تساؤلات عدة: مها كيفية معالجة الحكومات البريطانية للأزمة والتي من الطبيعي أن تكون لتلك الهزات الاقتصادية والمالية العنيفة نتائج مؤثرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على

بريطانيا ولا سيما بعد تموز عام ١٩٣١م، بعد أن وضعت المصارف البريطانية اموالاً محددة في ألمانيا، وذلك للقيام بعملية الانقاذ الممكن، كان من الطبيعي أن تتحمل تلك الأموال عواقب الأزمة الألمانية، الامر الذي ادى إلى انتقال الكثير من الاموال والذهب من بريطانيا إلى حواضن خارجية جاذبة، كما حاول المصرف الانكليزي مقاومة تلك الحالة برفع قيمة الحسم، إلا أن ذلك الإجراء لم يحقق نجاح يذكر، فأستمر الجنيه الإسترليني بالانخفاض والضعف متأثراً بإفرازات الأزمة في بريطانيا.

كما ناقشت الدراسة كيفية معالجة الأزمة من قبل أعضاء البرلمان البريطاني والسجالات التي عصفت به مع أعضاء الحكومة وضرورة طرق الحلول الناجعة للأخذ بها لغرض التخفيف من وقع وطأتها على الطبقات الكادحة، استخدم الباحث منهجية الوصف التحليلي للأحداث، قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين رئيسيين وخاتمة تضمن المبحث الاول الاجراءات الحكومية واهم اللجان التي شكلت لمواجهة الازمة، اما المبحث الثاني فتطرق إلى مناقشة الازمة في البرلمان البريطاني واهم الآراء التي تناولها أعضاؤه من اللوردات والنواب واقتراحاتهم لمعالجتها، وتطرقت الخاتمة لأهم ما توصلت إلية الدراسة من استنتاجات وتوصيات بعد فشل الحكومة في طرق التصدي للأزمة المالية وعجزها من ايجاد مخرج لها رغم امتلاك بعض سياسييها من خبرة كبيرة في مجال الاقتصاد ولعدم تكاتف أحزب المعارضة واتساع خلافاتهم مع الحكومة لمعالجة جذورها و التخفيف من وطئها عن كاهل طبقات المجتمع البريطاني الفقيرة.

المبحث الأول: الازمة المالية وآثارها السلبية وإجراءات الحكومة البريطانية لمعالجتها

رغم أن الكساد الكبير بدأ من وول ستريت (الولايات المتحدة (في تشرين الأول ١٩٢٩، إلا أن تأثيراته امتدت سريعًا إلى أوروبا وبريطانيا بسبب الترابط العميق في الأسواق المالية والتجارية وبذلك تضرّرت بريطانيا اقتصاديًا نتيجة:

- انخفاض الطلب العالمي على السلع البريطانية.
- تراجع الصادرات، خاصة الفحم والنسيج والفولاذ.
- ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى نحو (2.5) مليون عاطل بحلول ١٩٣٢.
- تآكل الثقة بالعملة والجنيه الإسترليني (Asworth, 1960, p. 72).

لم تمضي أشهر على تولي الحكومة العمالية الثانية مقاليد الحكم في بريطانيا في حزيران١٩٢٩وفي ظل ظروف اقتصادية لم تشهد لها البلاد سابقاً، ظهرت بداية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على مجمل الاقتصاد البريطاني الذي واجه أزمة مالية شديدة، وفي خضم تلك الأوضاع الصعبة نجح أعضاء حزب المحافظين في اقناع حزب العمال من تولي الحكم في ظروف قاسية وبحكومة لا تتمتع بالأغلبية البرلمانية (العاني، ١٩٩٦ ، الصفحات ٧٢-٧٣)

حيث بلغ عدد مقاعد حزب العمال الكلية ٢٨٨مقعداً مقابل٢٦٠ مقعد حصل عليها حزب المحافظين، بينما حصل حزب الاحرار على ٧٥ مقعداً (كول، د . ت ، صفحة ٢٤١) وبلغ عدد المشتركين في الانتخابات سبعة ملايين ناخب، وعاد ذلك إلى اشتراك النساء ممن تراوحت اعمارهن (٢١ – ٣٠) سنه بالانتخابات للمرة الاولى بعد صدور قانون التعديل (R.Bassett, 1958, p. 26).

لقد تعين على حزب العمال أن يحصل على تأييد حزب الاحرار لتشكيل حكومته، وفعلاً نجح الحزب في ذلك (هاري & ليدار، د . ت، صفحة ٧٤٣)، عندما استقالت حكومة ستانلي بلدوين في الرابع من حزيران عام ١٩٢٩م (الدليمي محمد

& الرفاعي، ٢٠١٥، صفحة ١٠٨)، بعد أن اسدى نصيحته للملك جورج الخامس بأن يكلف رامزي ماكدونالد (Encyclopedia Britania,, 1967, p. 160) بتشكيل الوزارة (Philip, 2003, pp. 17-18).

بعد ذلك أوعز الملك جورج الخامس إلى ماكدونالد زعيم حزب العمال، بعد استدعائه إلى مكتبة، بتشكيل الوزارة الجديدة، فوافق ماكدونالد على ذلك (Carlf-Brand, 1974, p. 134)، وبذلك تأسست الحكومة العمالية الثانية في حزيران ١٩٢٩م، وشملت عدد كبير من الشخصيات التي سبق لها أن عملت في الحكومة العمالية الأولى عام ١٩٢٤م (Henry Pelling, 1961, p. 64) .

وقد سعت الاحزاب السياسة في بريطانيا لتطوير سياسة البلاد الاقتصادية، وتوسيع سلطة البرلمان على حساب سلطة الحكومة، وقد سجل حزب الاحرار اول وصول له في مجلس العموم البريطاني عام ١٨٥٩م، وكان بالمرستون (Palmerston) أول شخصية تزعمت الحزب خلال المدة ١٨٥٩- ١٨٦٥، وانكفأ عن النشاط السياسي في بريطانيا عام ١٩٨٨م، (Encyclopedia Britania,, 1967, p. 230).

كان لتفاقم الأزمة المالية في بريطانيا، أثره الكبير في ارتفاع نسبة البطالة داخل المجتمع البريطاني، أذ بلغ عدد العاطلين عن العمل، في ١٩٣٠م حوالي المليونين عاطل، وما ترتب على ذلك من زيادة الإنفاق الحكومي، لمعالجة أزمة العاطلين، الأمر الذي أنعكس بدوره على زيادة مساوئ الأزمة المالية في جميع المؤسسات الحكومية (J.H. Bettey, 1967, p. 118).

وعلى أثر ذلك حدث إضرابات وتظاهرات كبرى نظمتها الحركة العمالية لدعم العاطلين ومساندتهم، وتبنتها النقابات العمالية، وقد لفتت تلك الإحداث انتباه الرأي العام في الداخل والخارج (وليم.ز.فوثر، ١٩٧٤، صفحة ١٢٣) ، مما دعا رئيس الوزراء ماكدونالد إلى تشكيل لجان خاصة منها: (لجنة موسلي) سنة ١٩٢٩م (T.O.Lloyd, 1955, p. 161)، المؤلفة من (جي. توماسJ. Thomas) و(اسوالد موسلي Oswald Mosle) و(لانسبوري (Lansbury) لوضع اقتراحات بعد دراسة معمقه، فقد اقترح توماس، زيادة الصناعات الانتاجية من اجل تعزيز وتقوية موقف بريطانيا في الأسواق العالمية، أما موسلي فقد كان له رأي خاص ومختلف عن باقي الآراء، ولقي تأييداً من قبل لانسبوري وضمن رأيه بمذكرة رفعت في شباط ١٩٣٠م إلى مجلس الوزراء، أكد فيها على ضرورة العمل بسياسة أكثر طموحاً للحد من ظاهرة البطالة، وحل الأزمة المالية المرتبطة بها ، والأقبال على شراء القوة الإنتاجية من الأسواق الداخلية من أجل زيادة الطلب على الصناعات المحلية، وذلك يتحقق من خلال عزل الاقتصاد البريطاني عن باقي الدول (L.C.B.Seaman, 1966, p. 211)،

كما شكل مكدونالد لجنة الاقتصاد الأولى عام ١٩٢٩م والتي وضمت رجال فكر ومال واقتصاد، وعضو واحد من اتحاد التجارة البريطانية، وقد ترأس اللجنة رئيس الوزراء نفسه، استمرت هذهِ اللجنة بالبحث عن حل المعالجة الأزمة المالية ، لمدة سنتين وفي تموز عام ١٩٣١م نشرت اللجنة تقريرها الذي أكد على ضرورة الرجوع إلى معيار الذهب، أي إبقاء العمل في التغطية الذهبية للعملة، كأساس في اعتماد العملة داخل المصارف البريطانية، وضرورة التخلص من العقبات التي تقف بوجه الصادرات البريطانية، على اعتبار أن تلك الصادرات هي من أهم مصادر الدخل الوطني أذ ترفده بأموال مهمة يجب العمل على ديمومتها (Henry Pelling H. , 1960, p. 64) .

أما اللجنة الثالثة هي اللجنة الوطنية التي شكلها مكدونالد في شباط عام ١٩٣١م، والتي ترأسها وزير الخزانة البريطاني (فيليب سنودن Philip Snowden ١٩٢٩-١٩٣١)، قدمت تقريرها في تموز عام ١٩٣١م كان الهدف منها وضع الاقتراحات المناسبة لمعالجة الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد، فقد اقترحت اللجنة بأن زيادة الإنفاق على مرافق الحياة

الاجتماعية من الخدمات العامة سيؤدي إلى توزيع الأموال بشكل ردي، لذلك حاولوا تقليل الإنفاق في الخدمات العامة (G.D.H.Cole, 1948, p. 251).

أن الأقدام على تلك الاجراءات الاحترازية من قبل الحكومات البريطانية المتعاقبة، عكس شدة الأزمة الاقتصادية التي كانت بمثابة أزمة مدمرة شهدها تاريخ الرأسمالية العالمية وأدت إلى تقليص الانتاج الصناعي وتدهوره، فضلاً عن تفاقم البطالة التي اعقبها الركود الاقتصادي الطويل نسبياً (تريبيلكوف، ١٩٥٧، صفحة ٢٢).

المبحث الثاني: البرلمان الانكليزي ومناقشته للأزمة المالية

أولاً : تشريع قانون تنمية ورفاهية المستعمرات لعام ١٩٢٩م

عمل البرلمان البريطاني على ضرورة وجود حل سريع للأزمة الاقتصادية تطلب البحث عن مشروع قانون في مجلس العموم يؤكد على رغبة الحكومة في التعامل مع البطالة من خلال التنمية الاستعمارية، حيث استبق البرلمان البريطاني الأزمة الاقتصادية بعدة إجراءات للحد من تفاقم مشكلة البطالة، فقد شرع بالعمل على تشريع قانون التنمية الاستعمارية لعام ١٩٢٩م بقصد الاسراع في استخراج الموارد في المستعمرات لتعزيز رفاهية العمال والقدرة التنافسية للصناعات البريطانية (هاري & ليدار، د . ت، صفحة ٧٤٤)، فقد كانت مدن القطن في بريطانيا تعيش فترة طويلة من الكساد بسبب تدهور اقتصادها، وتم إغلاق ثلث قوتها العاملة المنتجة، وكان الكثير من العاطلين عن العمل يجلبون إعانات البطالة بوقوفهم لساعات طويلة أمام المراكز الحكومية، وفي السياق ذاته صرح أحد اللوردات والمدعو (اللورد أرنولد) قائلا: " كانت مشكلة البطالة حادة جداً لدرجة أن بلغ عدد العاطلين عن العمل ما يقرب من ١,١٥٠,٠٠٠ " ، حيث بلغ صندوق التأمين ضد البطالة عجزاً كبيراً حوالي (٣٦,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني من الحد القانوني للاقتراض البالغ (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني وليس هناك هامش كبير لا زال بالأفق سوى النزر القليل يقدر بأقل من ٤,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه (Great Britain , 1929, p. 232)

جاء مشروع القانون وفقًا (للورد باسفيلد) وزير الدولة لشؤون السيادة والمستعمرات (١٩٢٩-١٩٣٠م)، لتحقيق انخفاض فوري في البطالة بدلاً من حل مشكلة التخلف الاستعماري، وقال: " إن الدافع الرئيسي لإدخال ذلك الإجراء لارتباطه بالوضع المؤسف للبطالة في البلاد، وهي محاولة لتحفيز تجارة التصدير البريطانية إلى العالم الخارجي ولاسيما إلى شعوب المستعمرات، وأضاف أيضا: "يجب ألا ندعهم المستعمرات في مخططات التحسين الباهظة الثمن والتي ستستغرق، بعبارة ملطفة، وقتاً طويلاً لإعادة المصالح الكافية... وبشكل أكثر وضوحاً أنا لا أُخفي برنامج اللوردات، لأن ذلك هو الهدف المباشر للحكومة لتقديم حافز لتصديرنا الخاص التجارة في هذا البلد والتي سيكون لها تأثير على عدد العاطلين عن العمل" (Encyclopedia Britania,, 1967, p. 170).

حيث كانت المستعمرات تقوم بتصدير المواد الخام الرخيصة والسلع المصنعة المستوردة من الصناعات البريطانية بعدما خصص لها القانون الجديد كمية كبيرة من المال لتطوير اقتصاد المستعمرات، حيث أكد (جيمس هنري توماس) للبرلمان فوائد القانون قائلاً :" أود أن أذكر اللجنة بأن نيجيريا وحدها تستورد من المملكة المتحدة ٧٠٪ من إجمالي وارداتها وجولد كوست(غانا)٦٠٪ "، وبالفعل فإن القيمة الإجمالية للسلع المصدرة من المملكة المتحدة إلى المستعمرات والمحميات والمناطق الخاضعة للتفويض البريطاني في عام ١٩٢٧م كانت لا تقل عن مبلغ (٦٠،٠٠٠،٠٠٠) جنيه إسترليني سنوي (Great Britain , 1928, p. 227).

عملت الحكومة البريطانية على تشجيع المستعمرات على اقتراض الأموال، ووضع القانون حداً يبلغ ألف جنيه إسترليني

يمكن إنفاقه في أي عام على التنمية الاستعمارية، وكان ذلك القيد ضرورياً من أجل حصول على المستعمرات على الأموال لتقديم خططها والاستجابة السريعة لخفض للبطالة فيها (Sir R, 1962, p. 27). يتضح مما سبق أن الإجراءات الخاصة للبرلمان البريطاني وتشخيص مشكلة البطالة وتأثرها المباشر بالأزمة المالية ألا أنها كانت حلول ترقيعيه وغير جذرية ولاسيما عدم ارتباط شعوب المستعمرات على الوضع الاقتصادي المباشر في البلاد .

أكد مجلس العموم في عام ١٩٢٩م، على لسان وليام- لون سكرتير الدولة للمستعمرات أنه سيتم استخدام جميع الأموال لشراء سلع من المملكة المتحدة حيث قال: " أعتقد إن ٩٠ % من المشتريات تتم من هذا البلد، و ... يمكنني تقديم ضمان الليلة بأن سيتم شراء المشتريات التي تم إجراؤها من الأموال المضمونة بموجب هذا القانون ... من هذا البلد لزيادة الحد من البطالة وتحفيز مبيعات التصدير، لم يتم استثمار صناديق التنمية الاستعمارية في إنشاء الصناعات ولكن في تشجيع إنتاج الصادرات الزراعية الأولية إلى بريطانيا وحمايتها من المنافسة في الخارج" (Great Britain, 1929, p. 233) .

كما ذكرت (مارغريت بوندفيلد) عضو البرلمان من حزب العمال أنه مع التصنيع سيعاني الأفارقه من العبودية الاقتصادية وظروف العمل السيئة، مما سيؤثر على الجيل بأكمله إذا لم تشجع الحكومة البريطانية على تصنيع المستعمرات، قائلة إن تعزيز الإنتاج الزراعي وتنمية الحيوانات والغابات ضرورة لحماية طريقة الحياة الأفريقية التقليدية (L.C.B.Seaman, 1966, p. 212).

وأضاف مسؤولو الخدمة الاستعمارية أن تصنيع المستعمرات ما من شأنه أن يعرقل الأفارقه ويقوض سلطة المؤسسات التقليدية في فرض النظام على المجتمعات الأفريقية، أن تلك المبررات قد أخفت القلق الحقيقي الذي أوضحه العضو البارز في البرلمان البريطاني في المجال الإنساني (تشارلز رودن بوكستون) عندما تحدث قائلاً: " إن هذا الخزان الكبير للعمالة المنخفضة الأسعار قد يكون له تأثير ضار على وضع العامل الأبيض كلما وجد" (تريبيلكوف، ١٩٥٧، صفحة ٢٣).

مما تقدم يبدو إن الحجج لحماية الطرق التقليدية لحياة الأفارقه وتعزيز الاستقرار الاجتماعي كانت في الواقع، مبررات غير مباشرة لحماية العمال البريطانيين من المنافسة الخارجية، و لذلك ذهب بعض السياسيون البريطانيون إلى حد التصويت ضد أي تطور استعماري، بما في ذلك الأشغال العامة مثل جسر زامبيزي ما لم يمكّن تصدير القطن من نياسالاند إلى لانكشاير، وقد وافق فيليب كون ليف ليستر وزير الدولة للمستعمرات (١٩٣١- ١٩٣٥)، على ما يلي: "أيا كان القرار الذي سوف يمنحه أكثر التجارة فهو القرار الذي يجب على هذا البلد أن يتخذه ولا أعتقد أنه يجب أن ينحرف عن القرار بأي اعتبار من حيث المبدأ أو أيا كان، دعونا نحصل على أفضل قرار لصالح التجارة البريطانية ونتخذ هذا القرار وننفذه" (Great Britain , 1931-1932 , p. 267).

ثانياً : مناقشة البرلمان الانكليزي للأزمة المالية من ١٩٣٠ - ١٩٣٢م

في الرابع من تموز عام ١٩٣٠م عقد في لندن مؤتمر عام لمناقشة الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد، فبالرغم من ان اعمال المؤتمر كانت الاكثر صعوبة لاسيما المناقشات التي حدثت ما بين(لويد جورج ممثل الاحرار وممثل الحكومة العمالية وزير الخزانة سنودن)، لم يكن هنالك اي شك من حيال قدرة الحكومة على تحمل الاعباء وايجاد حل للازمة السياسية والاقتصادية الخطرة التي اجتاحت بريطانيا كجزء من الازمة الاقتصادية أو الكساد العظيم Great Depression الذي اجتاح كل أرجاء العالم خلال تلك السنوات (Butler, 1963, p. 63).

كما أوضح وزير الخزانة سنودن في حديث له في مقر الحكومة بعد اكثر من شهرين على انتهاء اعمال المؤتمر في ١٨ ايلول ١٩٣٠م، أنه عمل مع ماكدونالد ولويد جورج على إصلاح سياسة الحكومة الاقتصادية والزراعية وطرق معالجتها للازمة، وقد اشار لويد جورج بان مستقبل العلاقات البرلمانية بين الحكومة وحزبه (الاحرار) ستكون غير جيدة، وان حزبه لا يستطيع مساندة الحكومة في البرلمان مالم تبذل قصارى جهدها في سبيل طرح وتمرير مشروع لائحة الاصلاح الانتخابي الجديدة في البرلمان (Butler, 1963, p. 63).

أن تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد البريطاني دفعت الأحزاب المعارضة المحافظة في مجلس العموم إلى توجيه دعوة للحكومة للاهتمام بالموارد الوطنية والحاجة إلى تطبيق اجراءات اقتصادية حازمة وعاجلة، وقد كان رد وزير الخزانة سنودن" بانه لا يمكن تلافي الاستمرار في زيادة العجز في الميزانية ما لم تتفذ الحكومة اجراءات حازمة وشديدة قدر الامكان" (Nicolson H. , 1952, p. 453).

تم تشكيل لجنة مستقلة برئاسة (السير جورج ماي Sir George May) بعدما دعا لها حزب الاحرار، وقد دعت تلك اللجنة المستقلة إلى تقديم توصية بشأنعمل كل ما يمكن اجازته قانونياً وسيؤدي على الفور إلى تقليل وتخفيض النفقات الوطنية، على ان ترفع تقريرها إلى وزير الخزانة في موعد اقصاه في ٣١ تموز ١٩٣١م (Spender, 1935, p. 558).

شكل ماكدونالد لجنة خاصة من الخمسة الكبار برئاسته وعضوية كل من سنودن، وهندرسن وتوماس، ووليام كراهام William Graham مهمتهما تطبيق وتنفيذ مقررات توصية (لجنة ماي) في حالة رفعها إلى وزير الخزانة، ومما زاد الوضع الاقتصادي والسياسي حراجة، ما سُحب خلال شهر تموز من الودائع الخارجية المصرفية من مصارف لندن والتي تبلغ مجمل فوائدها ما يقارب (٢٤) مليون جنيه، مما ارغم البنك المركزي للمملكة المتحدة على تعويض نقص الودائع بواسطة القروض بالدولار من البنك الفيدرالي في نيويورك والاقتراض بالفرنك من البنك الفرنسي مبلغ فوائده تقرب من ٥٠ مليون جنيه، كان لها تداعيات كبيرة في زيادة حدة الازمة المالية والاقتصادية في البلاد (Nicolson H. , 1952, p. 456).

قدمت لجنة الخمسة الكبار تقريرها في ١٤ آب والذي قدرت فيه قيمة العجز المالي في الميزانية نتيجة لتداعيات الازمة الاقتصادية بحوالي ١٧٠ مليون جنيه، وحذرت اللجنة في تقريرها إلى وزير الخزانة، بانه إذا ما استمرت الأزمة فان عجز الميزانية سيزيد ٥٠ مليون عن المبلغ الذي رفعته لجنة ماي، لذلك حذر ماكدونالد في ١٨ آب ١٩٣١م بان الموقف في البلاد خطير جداً وينبئ بحدوث كارثة اقتصادية ما لم تُتخذ اجراءات وقائية عاجلة لعلاج الأزمة المالية (Spender J. , 1935, p. 558).

اجتمعت الوزارة بأكملها في مقر رئيس الوزراء في١٠ داوننغ ستريت في ١٩ آب ١٩٣١م لدراسة التقرير الذي قدم بواسطة لجنة الخمسة الكبار، وقد قررت الاغلبية مع المعارضة القوية بالموافقة على دعم اقتصاد البلاد بواسطة اقتراحها بخفض اعانات البطالة الناجمة عن الكساد التي تقدمها الحكومة، فيما اكدت المعارضة الوزارية القليلة بانه لا يمكن قطع وتقليص نفقات الاحسان والاعانة التي تقدمها إلى الفقراء مهما كانت الظروف واقترحت حلاً للازمة يقضي بزيادة الضرائب الكمركية بنسبة١٠٪ على البضائع (Nicolson H. , 1952, p. 457).

رفض الملك جورج الخامس فكرة استلاف قروض جديدة بعد تحذير ماكدونالد له من مغبة تفاقم الازمة الاقتصادية والمالية في البلاد، اذا لم يتم استلاف قروض جديدة بقيمة ١٠٠ مليون جنيه من البنوك الامريكية والفرنسية لمعالجة عجز الميزانية، واقترح الحل الدستوري للازمة، والذي يتمثل بدعوة زعماء احزاب المعارضة البرلمانية من المحافظين والاحرار مع رئيس الوزارة ماكدونالد لتشكيل حكومة قومية National Government تشكل حقائبها الوزارية من الاحزاب الثلاث تحت رئاسة ماكدونالد لتخفيف وطئ الازمة على البلاد (Woodward, 1962, p. 207).

قبل بلدوين زعيم حزب المحافظين، دعوة الملك جورج الخامس له في يوم ٢٣ آب ١٩٣١م، عندما سأله اذا ما كان لديه الاستعداد للانضواء تحت حكومة قومية بزعامة ماكدونالد، فكانت اجابته بانه على استعداد لعمل أي شيء يساعد البلاد على حل أزمتها الحالية، كما انه على استعداد ايضاً لتولي زعامة الحكومة القومية، اذا ما اعتذر ماكدونالد وحصل على مساعدة الاحرار في الموافقة على خططه لحل الازمة الاقتصادية والمالية (Nicolson H. , 1952, pp. 461-462)

يتضح مما سبق كان للازمة الاقتصادية والمالية التي اجتاحت بريطانيا واثرت سلباً على اقتصادها وتداعيتها المهمة على الساحة السياسية (الحزبية) والبرلمانية في هذه البلاد، فقد بدأ كبار زعماء الاحزاب والاعضاء البرلمانيين في طرح خلافاتهم ونزاعاتهم الحزبية والبرلمانية جانباً، والوقوف معاً لتشكيل حكومة قومية تستطيع انتشال البلاد من ازمتها المالية الخانقة، والتي وجدت فيها الاحزاب التأثير السلبي الكبير على شعبيتها وسط الرأي العام، اذا ما استمرت تداعيات الازمة الخطيرة على الشعب البريطاني. لذا رغب كبار الساسة والزعماء في الاحزاب والبرلمان في التقارب بين وجهات نظرهم لإيجاد حلول مرضية لهذه الازمة، والائتلاف والاتحاد في مقاعدهم داخل قبة البرلمان، لإنقاذ البلاد من ازمتها الراهنة التي بدأت توتي ثمارها السلبية، ليس على الناحية الاقتصادية والمالية فحسب بل على الحالة السياسية والبرلمانية، لاحتمال انجراف البلاد في ازمة سياسية وبرلمانية اذا ما استمرت الازمة الاقتصادية والمالية دون حل.

أشار الملك جورج الخامس في مذكراته ليوم الاثنين الموافق ٢٤ آب ١٩٣١م قائلاً: "عقدت في الساعة العاشرة صباحاً مؤتمراً ضم رئيس الحكومة ماكدونالد وعضوية بلدوين وصموئيل، لمناقشة الاوضاع من اجل تشكيل حكومة قومية من الاحزاب الثلاث (العمال والاحرار والمحافظين) برئاسة ماكدونالد، ودعم الاجراءات الضرورية التي يقدمها، ومن ضمنها تمرير اللوائح الاقتصادية والمالية التي يطرحها في مجلس العموم لحين حل البرلمان واجراء انتخابات عامة لتشكيل اخر جديد"

(Nicolson H. , 1952, p. 465)

إما الحديث عن حل البرلمان فأنه لم يتم التطرق إليه وذلك لاتفاق الفرقاء فيما بينهم حول ضرورة التكاتف في الوقت الراهن لتجاوز الازمة الاقتصادية والمالية والسياسية، فضلاً عن دعوة وتعهدات زعماء احزاب المحافظين والاحرار للملك بتمرير معظم اللوائح المالية والاقتصادية التي تطرحها الحكومة القومية، ثم ذكر الملك بأن " ماكدونالد رئيس الحكومة العمالية الثانية قدَّم لي في الساعة الرابعة مساء اليوم نفسه استقالة حكومته... التي وافقت عليها، ودعوته إلى تشكيل حكومة قومية... فوافق على تشكيلها " (Nicolson H. , 1952, p. 465) لتكون بمثابة الحكومة الثالثة لماكدونالد (٢٥ آب ١٩٣١– ٥ تشرين الثاني ١٩٣١) (Spender, 1935, pp. 628–629)

استجابةً لتداعيات الازمة الاقتصادية والمالية قدمت الحكومة العمالية الثانية استقالتها ولم يتم حلّ البرلمان، وقدم ماكدونالد أسماء اعضاء الحكومة القومية في مساء يوم ٢٥ آب ١٩٣١، إلى الملك جورج الخامس (Spender, 1935, pp. 629–630) الذين باشروا في الساعة العاشرة والنصف من اليوم التالي أعمالهم، وأكد على ضرورة مراجعة مجلس العموم وكبار الساسة البريطانيين، الموقف المالي والاقتصادي المتأزم في البلاد، الذي تم مناقشته في جلسات العموم في الاسبوع الاول بعد تشكيل الحكومة) (Nicolson H. , 1952, p. 468).

لم تحصل حكومة ماكدونالد الثالثة على الدعم المتوقع من حزب العمال الذي لم يشترك منهم في الحكومة القومية سوى وزيران فقط هما كل من: ج. أ. ج. توماس وزيراً للمستعمرات والدومينات، وسنودن وزيراً للخزانة، ذلك بسبب تأييد اعضاء وزعامات الحزب للحكومة التي خلفت حكومتهم العمالية السابقة، رغم حصولها على دعم ومساندة حزب المحافظين القوية واكثرية حزب الاحرار، وقد احدثت تشكيلة الحكومة القومية التي تزعمها ماكدونالد، والتي تقلد معظم حقائبها المحافظون والاحرار فضلاً عن العمال، خلافات في صفوف حزب العمال اسفرت عن انشقاق ماكدونالد وتشكيل (حزب العمال الوطني (National Labour Party) (Woodward, 1962, p. 207).

كانت اولى المهمات التي تصدت الحكومة القومية لمعالجتها والمشكلة الاكثر إلحاحاً وحرجاً على الحكومة العمالية السابقة والبلاد هي الازمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالبلد منذ عام ١٩٢٩، لذا لم يمض اكثر من اسبوعين على تسلم الحكومة لعملها حتى طرح رئيس الوزراء في مجلس العموم مشروع لائحة الاقتصاد الوطني National Economy Bill في ١١ ايلول ١٩٣١م والتي تضمنت مقترحات وزير الخزانة سنودن لعلاج عجز الميزانية البالغ (١٧٠) مليون جنيه استرليني، بواسطة قطع (٧٠) مليون جنيه من الرواتب والاعانات التي تقدم إلى الفقراء، وفرض ضرائب اضافية تقدر ب(٨١) مليون جنيه لتحقيق التوازن في الميزانية العامة للبلد (Nicolson H. , 1952, p. 490).

وبعد عدة ايام من المناقشات المحمومة في مجلس العموم البريطاني بين المعارضة والموالاة، تم تمرير مشروع اللائحة في ١٤ ايلول بأغلبية الأصوات، بواقع ٣٠٩ مؤيداً له ضد ٢٤٩ معارضاً، كما قدمت الحكومة بعد اسبوع من تمرير اللائحة في ٢١ ايلول ١٩٣١، مشروع لائحة تعليق (قاعدة الذهب Gold Standard suspending Bill) في مجلس العموم، وقد تم تمرير المشروع بأغلبية الأصوات أيضا، مما وسع الخلافات إلى حدٍ كبير بين الأطراف المؤيدة والمعارضة في كيفية معالجة الأزمة المالية (Spender, 1935, p. 699)

أتضح بعد إقرار اللائحتين السابقتين في مجلس العموم، مدى المعارضة الشديدة والواسعة ضد الحكومة القومية، الأمر الذي دفع ماكدونالد إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك، ناصحاً اياه بحل البرلمان الذي لم يكمل دورته القانونية والذي استمر سنتان واربعة أشهر وثمانية وعشرين يوماً، تمهيداً لأجراء انتخابات عامة جديدة وتشكيل حكومة قومية اخرى، تحظى بدعم وتأييد من مجلس عموم لسياستها والمشاريع التي تطرحها في البرلمان (Butler, 1963, p. 81).

على أثر تلك الخلافات التي حدثت في مجلس العموم اضطر الملك جورج الخامس إلى حل البرلمان في ٨ تشرين الاول ١٩٣١م لتدخل الاحزاب السياسية في حملات انتخابية لأكثر من اسبوعين في دوائرها الانتخابية في عموم ارجاء البلاد لملء مقاعد مجلس العموم وتشكيل الحكومة الجديدة (Nicolson H. , 1952, p. 493) ، وفي يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الاول تم اجراء الاقتراع العام لغرض تشكيل البرلمان الجديد والحكومة القادمة، وبلغة الارقام بلغ عدد السكان المؤهلين للاقتراع (٢٩,٩٦٠,٠٧١) شخصاً (Harrison, 1964, p. 34)، بزيادة اكثر بقليل من مليون شخص من المؤهلين لاقتراع الانتخابات السابقة، أدلى منهم بأصواتهم فعلياً(٢١,٦٥٦,٣٧٣) ناخباً، اقل بقليل من مليون ناخب ادلوا بأصواتهم في الانتخابات السابقة قبل اكثر من سنتين (Butler, 1963, p. 225) .

لقد جاءت نتيجة مخرجات انتخابات يوم ٢٧ تشرين الاول لعام ١٩٣١م وفق ما يلي:

حصل حزب المحافظين على أغلب الأصوات اهلتهم لأشغال (٤٧٣) مقعداً في مجلس العموم، فيما حصل حزب العمال الوطني بزعامة ماكدونالد على (ثلاث عشرة مقعداً)، وحصل حزب الوطنيين الاحرار على (خمس وثلاثون مقعداً)، فيما حصل حزب الاحرار على (ثلاث وثلاثون مقعداً)، لتتحد الاحزاب الاربعة السابقة في حكومة قومية، بعد أن حصدت اغلبية ساحقة من مقاعد مجلس العموم بلغت(٥٥٤ مقعد) من مجموع مقاعده (٦١٥ مقعداً)، فيما حصد حزب العمال الذي انشق عنه ماكدونالد(٥٢ مقعد)، واحتلت الاحزاب الاخرى المقاعد التسعة المتبقية (Butler, 1963, p. 225).

وبذلك تكون نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة قد أفرزت تصاعد شعبية حزب المحافظين وعودته للسيطرة على الحياة البرلمانية مرة اخرى، لاسيما وانه لم يخسر أياً من مقاعده في مجلس العموم التي حصل عليها في الانتخابات السابقة واضاف عليها (٢١٣ مقعداً) على حساب حزب العمال، حتى انه باستثناء مدينة لانزبري Lansbury فقد جميع الاعضاء المعارضين في الحكومة العمالية السابقة والذين وقفوا ضد الحكومة القومية مقاعدهم في مجلس العموم والذي خسر اكثر من (٢٠٠ مقعد) في مجلس وانحسرت شعبية حزب العمال بشكل كبير مما سوف يؤثر على مواقفه السياسية في المستقبل (Nicolson H. , 1952, p. 494).

مما تقدم يتضح من نتائج انتخابات ٢٧ تشرين الاول ١٩٣١م حدوث انشقاق في صفوف حزب العمال، وان الاسباب الكامنة وراء ذلك ترجع إلى الازمة الاقتصادية والمالية الخطيرة التي عصفت بالبلاد وتداعياتها الخطيرة، لاسيما على الطبقات الفقيرة من الشعب البريطاني، الذي وجد بان المنقذ الوحيد له هو عودة حزب المحافظين إلى الحكم ثانية، لاسيما وان الازمة قد ضربت البلاد بشدة ابان سنوات الحكومة العمالية الثانية.

بالرغم من افراز الانتخابات البرلمانية الاخيرة القوة الكبيرة التي سيتمتع بها حزب المحافظين، إلا أن ماكدونالد استمر في رئاسة الحكومة القومية الثانية له، بعدما حصل على تأييد (٥٠٠) صوت في مجلس العموم (اغلبية ساحقة)،لأقل من اربع سنوات (٥ تشرين الثاني١٩٣١–٧حزيران ١٩٣٥) وشكلت تلك الحكومة الرابعة لماكدونالد، والتي الفها من احد عشر حقيبة وزارية من حزب المحافظين وخمسة حقائب من حزب الاحرار الوطنيين واربع حقائب من حزب العمال الوطنيين (Robinson & Emma, 1929, p. 617)، من بينها استحداث حقيبة خاصة لدول الدومنيون منفصلة عن المستعمرات كانتا سابقاً مدمجتان في حقيبة واحدة تولى ادارتها جيمس هنري توماس James Henry Thomas من الاحرار الوطنيين (Spender, 1935, p. 630)

بعد المعركة الانتخابية التي جرت في السابع والعشرون من تشرين الأول من عام ١٩٣١م والتي أفرزت فوز حزب المحافظين بأغلبية مقاعد البرلمان، فقد جاء اليوم الذي تنتظره لتنال ثقة مجلس العوم ليبارك عملها ويساندها في أخطر أزمة مالية مرت بها العالم ومنها بريطانيا، فقد حدد يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣١م لافتتاح جلسات البرلمان الجديد، والذي من المعتاد فيه القاء جورج الخامس خطاب العرش ايذاناً بافتتاح جلسات البرلمان الجديد (Nicolson H. , 1952, p. 472) .

وبعد مدة قصيرة من تشكيل الحكومة القومية الثانية لماكدونالد حتى واجهتها مشكلة اخرى، ورثتها عن الحكومات السابقة، لا تقل اهمية عن الازمة المالية التي مرت بها البلاد كجزء من الازمة الاقتصادية العالمية، والتي تتمثل برغبة دول الدومنيونات التابعة للتاج البريطاني بالحصول على امتيازات وحقوق جديدة، ولم يمض يومان على افتتاح البرلمان الجديد، حتى طرحت الحكومة مشروع لائحة في مجلس العموم في ١٢ تشرين الثاني١٩٣١ تحت مسمى:" تشريع لائحة قانون ويستمنستر لسنة ١٩٣١ The Statute of Westminster 1931 " تم تمريرها في مجلسي البرلمان بعد مناقشتها لمدة اسبوعين، لتصبح قانوناً ساري المفعول بعد شهر من ذلك في ١٢ كانون الاول ١٩٣١ بمصادقة الملك جورج الخامس عليها والتي ترتبت عليها العديد من الامتيازات (Nicolson H. , 1952, p. 472).

عملت وزارة ماكدونالد على تطبيق الاقتصاد الحر والتخلي عن معيار الذهب لدعم الجنية الاسترليني (الصمد، د . ت، صفحة ٢٦٧)، وقررت أن تكون نسبة التخفيض (١٠٪) للأسطول البحري والشرطة، بينما كانت النسبة أعلى من ذلك في المرافق الاخرى للدولة، وسعى المحافظون في بريطانيا إلى تبديل السياسة الاقتصادية للبلد، ووضع نظام كمركي يحمي الانتاج القومي ويجعل الدول الأجنبية تدفع غالباً ثمن ما تريده ويؤدي بها إلى التفاوض مع بريطانيا، ومن جهة أخرى دعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر اوتاوا (Ottawa) الذي انعقد في ٢٢ تموز ١٩٣٢م واستمر لغاية ٢٠ آب من العام نفسه (هـ . أ . ل . فشر، د . ت، صفحة ٦٢٧).

وأكدت مقررات المؤتمر على فرض الحكومة البريطانية رسوماً جمركية عالية على البضائع الاجنبية الواردة إليها على عكس البضائع الصادرة منها إلى دول الدمنيون، حيث وقعت بريطانيا معاهدات تجارية ثنائية مع كل دولة عضوة في رابطة الشعوب البريطانية، وكان الهدف حماية بضائعها من المنافسة الاجنبية لا سيما من منافسة البضائع الامريكية، ومن الجدير بالذكر أن تكوّين رابطة الشعوب البريطانية كان بداية مهمة على طريق تأسيس الكومنولث بعد الحرب العالمية الثانية (بيير، ١٩٥٩، صفحة ٢٨٦).

الخاتمـة

وفي ختام هذا البحث نضع ملخصاُ موجزاً لأهم النتائج وإعادة صياغة الهدف الرئيس للبحث، مع تقديم توصيات أو استنتاجات شاملة تترك أثراً وتبرز الجهود المبذولة في انجازه، ونأمل أن نكون قد وفقنا في تسليط الضوء على أبرز جوانب موضوع (مساجلات البرلمان البريطاني حول مناقشة الأزمة المالية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢م) وأثرها في الحياة السياسية البريطانية).

خلصت دراستنا إلى أن نضع هذه النتائج والتوصيات آملين إن تسهم في أثراء المجال وندعو الباحثين الآخرين لاستكمال البحث في الجوانب التي تتناولها الدراسة، وفي النهاية، نحمد الله على توفيقه، ونسأله أن يكون هذا العمل نافعاً ومفيداً لبقية الباحثين.

- قيام البرلمان البريطاني بتشريع العديد من القوانين لغرض معالجة الازمة المالية الخانقة التي واجهت البلاد، نتيجة العجز المالي الكبير الذي أصاب الاقتصاد البريطاني بشكل عجزت الحكومات عن أيجاد مخرج لها، فضلاً عن الانهيار المالي فقد أدى إلى خلق العديد من المشاكل داخل البلاد من أهمها أزمة البطالة التي تفاقمت كثيراً وكان الأجدر بالحكومات أن تجد وسائل بديلة ومشاريع استراتيجية وقوانين استثمارية لغرض جذب أصحاب رؤوس الأموال من الخارج .
- تزايد المعارضة البرلمانية بعد قيام حكومة حزب العمال البريطاني الثانية في التصدي للأزمة المالية، بالرغم من الخطوات التي اتخذت لمعالجة اسبابها لكنها فشلت، لكون إجراءاتها كانت جزء من الأزمة الاقتصادية التي عزفت بالبلاد للجوء الدول الدائنة لاسترجاع ودائعها بمعدن الذهب التي أقرتها الحكومة .
- كان الأجدر بالبرلمان البريطاني تشريع قوانين تعالج مسببات الأزمة المالية بإلزام الحكومة بطرح مشاريع استثمارية وتأسيس قطاع مصرفي من خلال خفض الفائدة.
- إما على مستوى القطاع الحكومي فتكرار أخطاء الحكومة العمالية الثانية بتمسكها بوزير الخزانة (سنودن) رغم كونه من أبرز الاقتصاديين البارعين في مجاله، إلا انه كان من الأفضل الاستعانة بشخص ذو تجربة فعلية، ويمتلك خبرة في مواجهة مثل هكذا قضايا قد تواجه البلاد، والذي فشل في معالجة مسببات الكساد المفاجئ لأسعار سوق الأسهم.
- أن التزام أعضاء حزب العمال بقضية العاطلين عن العمل، كان من أهم اسباب فشلهم في أيجاد حل للأزمة المالية، إذ أن العمال كانوا يسعون لحل الأزمة المالية دون أن يؤثروا على انخفاض البطالة.
- لم يركز الساسة الانكليز حول إيجاد الحلول الناجعة المستقبلية بقدر تفكيرهم حول مسببات الأزمة المالية وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب البريطاني ولاسيما الطبقة العمالية الكادحة، وهذا لا ينفي قدرة الساسة بمختلف أحزابهم في التخفيف من وطأة البطالة بالرغم من قوة الضربة التي تلقتها الدول الرأسمالية بعد توسع نطاقها وازدياد مخاطرها .

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير منشورة

- Great Britain، 5 Parliamentary (lords) debates . 155, (30 – 1929) 232
- Great Britain، 5 Parliamentary (Public) debates (30 – 1929)، 229 . 1255
- Great Britain، 5 Parliamentary (Public) debates . 37 – 1536, (30 – 1929) 232
- Great Britain، 5 Parliamentary Discussions (commons) .1459, (29 – 1928) **227**
- Great Britain، 5 Parliamentary Discussions (commons) 1459, (29 – 1928) 227
- Great Britain، 5 Parliamentary Discussions (commons) .174, (30 – 1929) 230
- Great Britain، 5 Parliamentary Discussions (commons) .170, 230
- Great Britain، 5 Parliamentary Discussions (commons) 233، . 591
- Great Britain، 5 Parliamentary Discussions (General) .2211, (1931-1932) 267
- Sir R . Fors، okoparius,(1962)، memories of a recruiting employee (London Oxford University press . (1962

الرسائل والأطاريح :

- العاني نشأت كامل محمد، (١٩٩٦) التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا ١٩٤٥ – ١٩٥١م ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد)، جامعة بغداد.

الكتب العربية والمعربة :

- بيير رونوفن,(١٩٥٩) تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠– ١٩٤٨، ترجمة: نور الدين حاطوم ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق .
- تريبيلكوف ، (١٩٥٧) تفاقم الازمة العامة للرأسمالية ، ترجمة : خيري الضامن ، دار التقدم ، موسكو .
- ج . هـ . كول ,(د . ت) ، تاريخ الفكر الاشتراكي ، ترجمة : عبد الكريم احمد ,ج٢ ، ط١ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .
- الدليمي محمد حمزة حسين ؛ الرفاعي لبنى رياض عبد المجيد، (٢٠١٥)، تاريخ العالم المعاصر ، ط١ ، د . م .
- الصمد رياض ، (د . ت)، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور أحداث ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥) ، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، د. م .
- هـ . أ . ل . فشر، (د . ت)، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩ – ١٩٥٠) ، القاهرة .
- هاري. و. ليدار ,(د . ت) الحركات الاشتراكية ، ترجمة : محمد طاهر ، ج٢، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة.
- وليم ز . فوثر ,(١٩٧٤)، موجز تاريخ الحركة النقابية العمالية ، ترجمة : عبد الحميد الصافي ، دار الثورة ، بغداد.

المصادر باللغة الانكليزية :

-Asworth ,(1960) ،Economic History of England 1820-1939 ،London.
-Butler ،D.E.,(1963) ،The Electoral system in Britain since 1918 ،oxford ،at the clarendon press.
- Carlf-Brand,(1974) ،The British Labour Party ،London ،Hoover Press.
-Encyclopedia Britania,(1967) ،Vol ،10 ،London.
-Encyclopeida Britania,(1967) ،Vol-9,London.
-G.D.H.Cole,(1948) ،A History of the Labour Party From 1914 ،London ،Routledge Press .
-Henry Pelling,(1960),Modern,Britain 1855-1955 ،London ،Thomas Nelson.
- Henry Pelling,(1961) ،A Short History of the Labour Party ،London ،Macmillan .
- J.H. Bettey,(1967) ،English Historical Documents 1906-1939 ،London ،Rontledge Press .
-L.C.B.Seaman,(1966),Post-Victorian Britain 1902-1951 ،London ،Methuen and CO.Ltd .
-Nicolson Harlod,(1952) ،King George V ،His life and Reign ،London ،constable and co.ltdm .
-Harrison ،wilfrid,(1964) ،The Government of Britain ،London ،Hutchinson Univ. Library .
-Philip Williamson,(2003),The Conservative Party 1900-1939 ،in Chris Wrigley ،ed. ،A Companion to Early 20th-Century Britain .
-R. Bassett ،(1958) ،Nineteen Thirty–one-Political Crisis ،London ،Macmillan.
- Robinson ،James Harvey and Emma Peters Smith ،(1929) ،Our World Today and Yesterday ،Ahistory of Modren Civilization ،NewYork ،Ginn and Co.
-Spender ،J.A. (1935) ،Great Britain ،Empire and commonwealth 1886-1975 London ،Cassell and co.ltd,.
-T.O.Lloyd,(1955) ،Empire Welfare State Europe-English History 1906-1992 ,London ،Oxford University Press .
-Woodward ،E.L.(1962) ،History of England ،London .